International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
IJESA
Vol. (5), No. (9) September 2026 الإصدار (5)، العدد (9)

(تَفاعَلَ) المطاوعة في اللغة العربية

سمير جلولات
دكتوراه في اللسانيات، كلية اللغة العربية، جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب
samirjloulat@gmail.com

الملخص

نخطط في هذه الورقة لتخليص (تَفاعَلَ) المطاوعة من بعض المعاني التي يمكن أن تلتبس بها، مثل المشاركة، والمبالغة، والإغناء عن الثلاثي المجرد، والتكلف، والإيهام، وذلك من خلال نماذج مختارة من النص القرآني، وتتبع أقوال بعض المفسرين فيها. وقد خلصنا إلى أنه إذا كانت المشاركة تقتضي بالضرورة تقاسم الحدث بين الموضوعين الخارجي والداخلي (أي؛ الفاعل والمفعول)، بحيث إن كلا منهما ينفد إجراءً على الآخر ويعاني منه في الوقت نفسه، فإن اختلال هذا الشرط؛ قد يُخرج أفعال هذه الصورة الصرفية إلى مجال المطاوعة. بينما تتطلب المبالغة موافقة (تَفاعَلَ) لمعنى فعله الثلاثي، وإلا انصرفت إلى معنى الإغناء عن الثلاثي المجرد. في حين أن التكلف لا يكون في الصفات المحمودة وقد أدرجناه والإظهار ضمن ما يسمى في بعض الأدبيات التوليدية بالانعكاس الصرفي؛ إذ يعكس الفعل هيئة الفاعل أو حاله دون أن يقتضي معنى المشاركة أو المبالغة.

الكلمات المفتاحية: المشاركة، المبالغة، الإغناء عن الثلاثي المجرد، التكلف، الإيهام.

(tafaʿala) The anti-causative form in Arabic

Samir Jloulat
PhD in Linguistics, Faculty of Arabic Language, Cadi Ayyad University, Marrakesh, Morocco
samirjloulat@gmail.com

Abstract

In this paper, we aim to disentangle the anti-causative meaning of the verb form (tafaʿala) from other senses that may be confused with it, such as participation, exaggeration, substitution for the simple triliteral, affectation, and illusion. This will be achieved through selected examples from the Qur'anic text and by examining the interpretations of several exegetes. We have concluded that if participation necessarily entails the sharing of the event between the external and internal arguments (i.e., the subject and the object), such that each performs an action upon the other and experiences it simultaneously, then the violation of this condition may shift the verbs of this morphological pattern into the domain of anti-causativity. Exaggeration, however, requires that the form (tafaʿala) correspond to the meaning of its triliteral root; otherwise, it is interpreted as substitution for the simple triliteral. As for affectation, it does not occur in praiseworthy attributes, and we have classified it together with illusion under what is referred to in some generative literature as morphological reflexivity, whereby the verb reflects the state or condition of the subject without necessarily implying participation or exaggeration.

Keywords: participation, exaggeration, substitution for the simple triliteral, affectation, illusion.

International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
IJESA
Vol. (5), No. (9) September 2026 الإصدار (5)، العدد (9)

مقدمة

اختلف بعض المفسرين في تخريج معنى المطاوعة من بعض الأمثلة الواردة في النص القرآني على صورة (تَفاعَلَ)؛ فذهب بعضهم إلى أن هذه الأمثلة قد تخرج إلى معان أخرى، كالمشاركة، أو المبالغة، أو الإغناء عن الثلاثي المجرد، أو التكلف، أو الإيهام/الإظهار.

نروم في هذه الورقة فرز (تَفاعَلَ) المطاوعة من هذه المعاني التي يمكن أن تلتبس بها، وذلك وفق التصميم الآتي: في المحور الأول سنهتم بالفصل الدلالي بين المطاوعة والمشاركة في هذه الصورة الصرفية. بينما سنفرد المحور الثاني لاستحضار وجوه التباين بين أقوال بعض المفسرين في تخريج معنى المطاوعة؛ وذلك من خلال نماذج تمثيلية. في حين سنميز المطاوعة من المبالغة في المحور الثالث، ونفرّق بينها وبين الإغناء عن الثلاثي المجرد في المحور الرابع، ونفصل بينها وبين التكلف المحور في الخامس، وسنعرض في المحور الأخير كيفية بناء (تَفاعَلَ) المطاوعة من منظور تركيبي، يستند إلى نظرية الصرف الموزع كما هي عند مرانتز وهالي (1993) ومرانتز (1997) والأعمال ذات الصلة، ونختم بخلاصة تضم أبرز النتائج وأهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

1. الفصل الدلالي بين المطاوعة والمشاركة في صورة (تَفَاعَلَ)

تتميز صورة (تَفَاعَلَ) بإقحام سابقة التاء في أولها، وصرفية المد في وسطها. وتأتي غالبا للدلالة على **المشاركة**[1]؛ فقد ذكر النحاة أنه إذا كانت (فاعَلَ) تأتي للدلالة على معنى المشاركة، حين يكون البادئ بالحدث فاعلا صريحا، والطرف الآخر مفعولا به، فإن (تَفاعَلَ) تأتي للدلالة على المشاركة في الحدث بين اثنين دون أن يتحدد البادئ به، نحو:

(1) تَراسَلَ زَيْدٌ وَعَمْرو

فالتراسل مشترك بينهما، والمشاركة تقتضي تبادل الأدوار بين المشاركيْن، بحيث يصبح المنفذ معانيا والمعاني منفذا، أي؛ أن الموضوع الخارجي يصبح داخليا، والداخلي يصير خارجيا. وهي بهذا المعنى تستلزم تكرار الحدث، وهذا التكرار يتطلب امتدادًا في الزمان، وهو ما يعني أن حدث المشاركة لا يمكن أن يكون لحظيا[2].

ويبدو أن ما اصطلح عليه النحاة العرب القدماء بالمشاركة أو التفاعل لا يستجيب لشرط المطاوعة القائم على التأثير وقبول الأثر؛ لأن مسار هذا التأثير والتأثر يخضع لمبدأ التناوب بين المنفذ (الفاعل) والضحية (المفعول به)، وهو ما يعني أن هناك اختلافًا في توجيه الحدث: الفاعل في الواحد منهما يصير مفعولا في الآخر، وكأن هذا الاختلاف في مسار الحدث يعكس امتناعا عن قبول معنى المطاوعة، وتعليل ذلك عند الأستراباذي أنهما بمعنى واحد وليس في أحدهما تأثير وفي الآخر تأثر[3]. "فلا يقال في تَنازَعَ زَيْدٌ وَعَمْرو الْحَديثَ، إنه مطاوع نازَعَ زَيْدٌ عَمْراً الْحَديثَ، ولا في تَضارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرو، إنه مطاوع ضارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا؛ لأنهما بمعنى واحد(...) وليس أحدهما تأثيرًا والآخر تأثرًا، وإنما يكون (تَفَاعَلَ) مطاوع (فَاعَلَ) إذا كان (فَاعَلَ) لجعل الشيء ذا أصله، نحو: باعَدْتُهُ: أي؛ بَعَّدْتُهُ فَتَباعَدَ: أَيْ؛ بَعُدَ، وإنما قيل لمثله مطاوع؛ لأنه لما قبل الأثر فكأنه طاوعه ولم يمتنع عليه"[4].

---

[1]- المشاركة بين اثنين نحو: تصالح القومُ. كما تأتي لمعان أخرى مثل: التدرج نحو: تباعد القوم، والتظاهر نحو: تكاسل الطالب. للاستزادة ينظر: البيضاني صادق بن محمد صالح، نزهة الطرف شرح بناء الأفعال في علم الصرف، العين، 1421هـ، ص61-62. وابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الجياني الطائي، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1990م، ط1، ج3/455. وتعرف "المشاركة" عند بعض النحاة أيضا باسم "التفاعل".

[2]- المسعودي عبد العزيز، المعاني الجهية والمظهرية: بحث لساني في المقولة الدلالية، جامعة سوسة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوسة، ص281.

[3]- الأستراباذي الرضي محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تح علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1/103.

[4]- أشار الأستراباذي إلى أن "المطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلا، نحو: باعَدْتُ زَيْدًا فَتَباعَدَ، المطاوع هو (زَيْدٌ)، لكنهم سَمَّوا فعله المسند إليه مطاوعا مجازا". المرجع نفسه، ج1/103.

غير أن اختلال شرط المشاركة قد يجعل أفعال هذه الصورة تخرج إلى المطاوعة، ويكفي لذلك أن يكون (فاعَلَ) مما يقع لواحد كما ذكر أبو حيان[1]، سواء أكان ذلك من الفعل اللازم أم المتعدي، كقولهم:

(2) نَاوَلْتُهُ فَتَنَاوَلَ[2]، ونَاوَلْتُهُ الشَّيْءَ فَتَنَاوَلَهُ.

ولم ترد المطاوعة من (تَفَاعَل) في كتب النحو إلا على صورة واحدة؛ وهي مطاوعة (فَاعَلَ) الجعلية، لذلك رأى مجمع اللغة العربية في القاهرة قياسية مطاوعتها لـها، إذا أريد بها وصف مفعولها بأصل مصدره مثل:

(3) باعَدْتُهُ فَتَباعَدَ[3] (أي؛ صَيَّرْتَهُ بَعيداً).

وتعكس زيادة صُرافة التكرار الصائتي / ـَ ـَ/ في "باعَدَ"؛ تحولا في الزمن الداخلي للحدث، إذ تجعل تحَقّقَه يتطلب امتدادًا أطول من الزمان اللازم لتحققه في "بَعُدَ"، وهو ما يسمح بوسم (فاعَل) الجعلية بالسمة الجهية [+امتداد].

وقلما وظّف النص القرآني صورة (فاعَلَ) للدلالة على الجعل، ونمثل لذلك بالمثال:

(4)أ. ﴿ فَقَالُواْ رَبَّنَا **بَـٰعِدْ** بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَجَعَلْنَـٰهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَـٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾ [سبأ: 19]

ونسند إلى بنيته الجعلية التفكيك الدلالي:

(4)ب. [جعل (س) [صار (ص) بعيدا]]

ونشير إلى أن التغيير الذي لحق الموضوع الداخلي (المفعول به) في (4أ) يهم موقعه، أي؛ أنه تغيير مكاني مقترن باستجابة الله عز وجل لدعوة قوم ملّوا الراحة والأمن ورغد العيش، فقالوا: ربنا اجعل قرانا متباعدة، ليبعد سفرنا بينها، فلا نجد قرى عامرة في طريقنا. وقد جاء الخطاب القرآني بهذه الصورة الصرفية الجعلية المتضمنة للسمتين الجهيتين [+امتداد]، و[+تدرج] انسجاما مع ما يقتضيه حدث "المباعدة" من امتداد زمني متدرج.

2. تباين أقوال بعض المفسرين في تخريج معنى المطاوعة من (تَفاعَلَ)

تباينت أقوال بعض المفسرين في تحديد الأفعال التي تقبل تأويل المطاوعة من (تَفاعَلَ) في النص القرآني، مثلما تباينت أيضاً في تحديد المعاني الأخرى التي يمكن أن تخرج إليها هذه الأفعال؛ فذهبوا إلى أن بعضها قد يفيد التكلف أو الإيهام، أو قد يخرج إلى معنى المبالغة إذا جاءت بمعنى (فَعَلَ)، أو قد يغني عن (فَعَلَ). ونمثّل لبعض وجوه هذا التباين بالأمثلة الآتية:

[1]- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م، ط1، ج172/1.

[2]- سيبويه، الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، 1982م، ج66/4.

[3]- محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين، مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين، ضمن مجلة "مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً من 1-32-1962م"، ج39/1-168. وراجع أيضا كتاب: ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاؤه، 1980م، ط20، ج264/4.

الأمثلة	الأفعال	معانيها عند بعض المفسرين	المفسر
() ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى﴾[1].	تَتَمَارَى	- المبالغة: "تَمَارَى" تتشكّك[1].	الألوسي
		- المبالغة في حصول الفعل: ولا ثلاثي مجرد له، إذا كان الخطاب موجهاً إلى غير معين[1]. - المطاوعة: مطاوع "مَارَاهُ" إذا كان الخطاب موجها للنبي صلى الله عليه وسلم[1].	ابن عاشور
(5) ﴿يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ۗ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[1].	تَبَارَكَ	- المطاوعة: "تَبَارَكَ" مطاوع "بَارَكَ".	ابن عطية
		- المطاوعة: "تَبَارَكَ" مطاوع "بَارَكَ": "تَمَجَّدَ، وتَعَظَّم".	أبو حيان
(6) ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾[1].		- "تَبَارَكَ" للإغناء عن المجرّد.	

فلماذا خرّج هؤلاء المفسّرون معاني هذه الأفعال إلى المطاوعة، بينما وجّهها غيرهم إلى معنى المبالغة أو الإغناء عن الثلاثي المجرّد؟

للإجابة عن هذا التساؤل لابد من معرفة الحدود التي تفصل المطاوعة في هذه الصورة الصرفية عن المبالغة من جهة، وعن الإغناء عن الثلاثي من جهة أخرى.

3. الفصل الدلالي بين المطاوعة والمبالغة في صورة (تَفَاعَل)

من شواهد القرآن الكريم التي تحتمل الالتباس بين المطاوعة والمبالغة ما نجده في تفسير المثال:

(7) ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى﴾[1]. [=(4)]

إذ أكّد الألوسي (1270هـ) أن المراد بالفعل "تَتَمَارَى" في هذا المثال هو "تَتَشَكَّكُ"، لذلك أخرجه إلى معنى المبالغة[2]، بينما وجّهه ابن عاشور (1393هـ) توجيها راعى فيه المخاطَب، فقال:

- إذا كان الخطاب موجّهًا للنبي صلى الله عليه وسلّم، كان "تَتَمَارَى" **مُطاوع** "مَارَاه" مثل: تدافع مطاوع دَفعه.

- وإذا كان الخطاب موجّهًا لغير معين من الناس، كان "تَتَمَارَى" تفاعلاً مستعملاً في **المبالغة** في حصول الفعل، ولا يعرف فعل مجرد للمراء، وإنما يقال: امْترى، إذا شكّ[3].

[1]- سورة النجم، الآية: 54.
[2]- الألوسي، روح المعاني، ج70/14.
[3]- ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج156/27-157.

ويبيّن الرسم التوضيحي الفرق بين القولين:

(8)

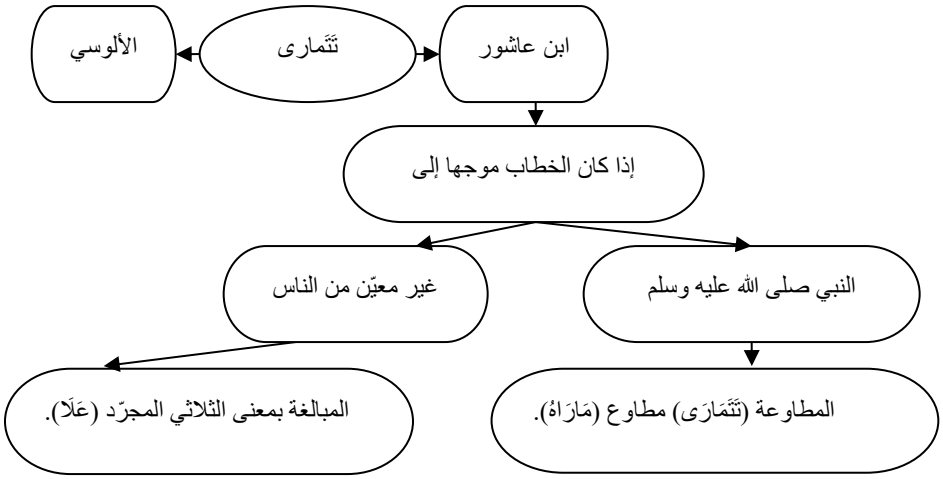

وما ذكره الألوسي وابن عاشور فيه نظر من وجوه:

الأول: أن القول بالمطاوعة في هذا الفعل لا يستقيم والمعنى الذي يترتّب عنه، أي؛ "فبأي آلاء ربك يشككونك"[1]، إذا كان الخطاب موجهاً للنبي صلى الله عليه وسلم؛ كما ذكر ابن عاشور؛ لأن المطاوعة تستلزم التأثير وحصول الأثر، وهو ما ينجم عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم ماراه المشكّكون فتشكّك في نعم الله وآلائه؛ وهذا مستحيل في حقّه.

بالإضافة إلى أن المثال الذي قاس عليه ابن عاشور المطاوعة لا يخرج إليها، لأن "دَفَعْتُهُ فَتَدافَعَ"، يؤول إلى "المشاركة والتفاعل" فيما يظهر. فقد ورد في لسان العرب: "تَدافَعَ الْقَوْمُ، أي؛ دفع بعضهم بعضاً"[2]. وحتى لو سلّمنا جدلاً بتأثر المدفوع بالدفع وامتناعه عن المدافعة لَاخْتَلَّ شرط المطاوعة المتمثل في التأثير وحصول الأثر.

الثاني: أن القول بالمبالغة في الفعل يتطلب موافقة "تَتَمَارَى" لمعنى فعله الثلاثي المجرد، ولا يعرف فِعْلٌ مجرّد للمراء؛ كما ذكر ابن عاشور[3]؛ فالزيادة فيه من أصل الوضع، وليست زيادة في المعنى، مما يسمح بالقول: إن مجيء (تَفَاعَلَ) للإغناء عن الثلاثي المجرد (فَعَلَ)، وليس للمبالغة. ويدعم هذا الطرح إشارة ابن مالك (1274هـ) في كتابه "شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" حين قال: "(...) والذي أغنى عن المجرد كَتَثَاءَبَ وَتَمارى"[4]. وكذلك ما نجده من تباين عند أبي حيان في توجيه الفعل "تَبَارَكَ" بين المطاوعة والإغناء عن الثلاثي المجرد، وهو ما سنقف عليه في المثال الوارد في المحور الآتي.

4. الفصل الدلالي بين المطاوعة والإغناء عن الثلاثي المجرّد في صورة (تَفَاعَلَ)

ذكر أبو حيان في معرض تفسيره للمثال:

---

[1]- المرجع نفسه، ج157/27.
[2]- ابن منظور محمد بن مكرم جمال الدين الأنصاري، لسان العرب، مدار صادر، بيروت، 1414هـ، ط3، مادة: [د.ف.ع]، ج87/8.
[3]- لا شك أن ابن عاشور يدرك أن المبالغة تقتضي وجود فعل ثلاثي مجرد، له نظير مزيد يمكنه أن يدل على شدة الفعل أو تكراره، لذلك قال: "ولا يعرف فعل مجرد للمراء". ينظر كتاب ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج157/27.
[4]- ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج455/3.

(9) ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِي ٱلَّيلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثاً وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلاَ لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلأَمْرُ **تَبَارَكَ** ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ﴾[1]. [=(5)]

أن (تَبارَكَ) تعني "عَلا وعَظُمَ"[2]. وقد جاءت بهذه الصورة المزيدة للإغناء عن الثلاثي المجرد "بَرَكَ الذي بمعنى أَناخَ"؛ لعدم موافقة هذا الأخير للمعنى المراد بالفعل "تَبارَكَ: عَلَا وَعَظُمَ". بالمقابل أورد معنى المطاوعة في "تَبارَك" الوارد في المثال:

(10) ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيراً ﴾[3]. [=(6)]

قال: "تبارك تفاعل مطاوع بارك وهو فعل لا يتصرف ولم يستعمل لغيره تعالى، فلا يجيء منه مضارع ولا اسم فاعل ولا مصدر"[4]. وفسّره بتَمَجَّدَ، وتَعَظَّمَ، وتَعالى، وارْتَفَعَ[5]. ممّا يؤشّر على أهمية السياق في تخيّر معنى المطاوعة لمثل هذه الأفعال، ذلك أن سياق ورود "تَبارَكَ" في المثال (9) هو سياق لإظهار بركة الحق سبحانه؛ فخلق السماوات والأرض، وتسخير الشمس والقمر والنجوم، ما هي إلا أدلة على عظم شأنه وعلوّ مجده، فالفعل يعبّر عن **صفة ذات**[6]، والمقصود بذلك أن الحق سبحانه لا يتكلّف إظهار هذه الأفعال: "عَلَا وعَظُمَ"، ولا يتصنّع ذلك.

بينما سياق ورود "تَبَارَكَ" في المثال (10) سياق تنزّل للقرآن الكريم، يكشف عن تدخّل إلهي ليكون الرسول صلى الله عليه وسلّم نذيراً للعالمين. فالفعل يعبّر عن **صفة فعل**، ويعني: زاد خيره وكثر عطاؤه[7].

والمرجح أن ما حمل أبا حيان على هذا التفريق الدقيق بين المطاوعة والإغناء عن الثلاثي المجرد في الفعل "تَبَارَكَ" هو فصله بين ما يحمله هذا الفعل من دلالة على صفة ذات في المثال (9): "تمجّد، وَترفّع، وتعظّم"، وما يحمله من دلالة على صفة فعل في المثال (10): "تكرّم، وتفضّل على عباده"، ويتناسب هذا القول مع ما ذهب إليه ابن عطية (541هـ) من قبل، حين ذكر أن "تَبَارَكَ" جاء لمطاوعة "بَارَكَ" من البركة وهو صفة فعل في المثال (9). وفسّره بقوله: "أي؛ كثرت بركاته، ومن جملتها إنزال كتابه الذي هو الفرقان"[8].

ويوضح الرسم البياني الفرق بين المعنيين:

(11)

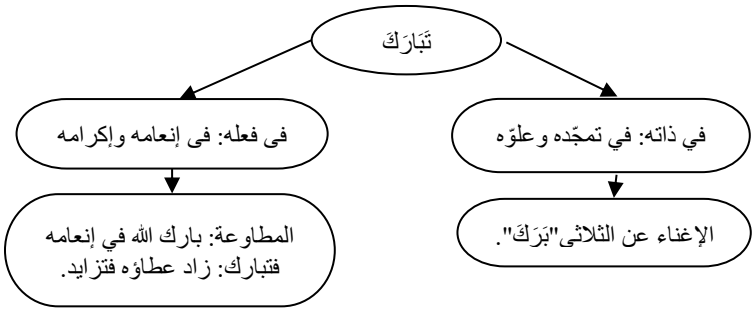

[1]- سورة الأعراف، الآية: 53.
[2]- أبو حيان، البحر المحيط، تح صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ، ج68/5.
[3] - سورة الفرقان، الآية: 1.
[4]- أبو حيان، البحر المحيط، ج79/8.
[5]- المرجع نفسه.
[6]- نفسه.
[7]- أبو حيان، البحر المحيط، ج79/8.
[8]- ابن عطية أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام الأندلسي المحاربي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1422هـ، ج199/4.

5. الفصل الدلالي بين المطاوعة والتكلف في صورة (تَفَاعَلَ)

يبدو أن تخريج أبي حيان لفعل "تَبَارَكَ" في المثال (10) إلى معنى المطاوعة، يؤول إلى الحرج الذي منعه من توجيهه إلى معنى التكلف[1] أو التظاهر[2] أو الإيهام[3]؛ لاستحالته في حقّه تعالى، إذ إن التكلف في (تَفاعَلَ) لا يكون في الصفات المحمودة، وإنما يصاغ من الصفات المذمومة[4]. كما أن "تَبَارَك" على (تَفَاعَل)، و(تَفَاعَل) تأتي غالباً للدلالة على أن الفاعل يُظهر الفعل ليوهم غيره أنه متّصف بصفة ليست له[5]، وهذا المعنى لا يستقيم في الأفعال المتعلّقة بالحق سبحانه، مثل: "تَبَارَكَ"، و"تَعَالَى"، لما تثيره من الحرج المتمثل في كونه عز وجلّ لا يتصنّع هذه الأفعال كي يوصف بها، فهي صفات ذوات لا صفات أفعال.

كما أن أبا حيان لم يوجّه معنى "تَبَارَكَ" إلى المبالغة؛ لعدم موافقته لمعنى الثلاثي المجرد، فشتان ما بين معنى "بَرَكَ: أَنَاخَ"، ومعنى "بَارَكَ: وضع البركة"! ولا قال بإغنائه عن المجرد؛ لأن معناه في هذا المثال مباين لمعنى "عَلَا وَعَظُمَ". فما هو إذن منشأ هذا التباين بين كل هذه المعاني السابقة؟

الأصل في المطاوعة "التلبس بمعنى الفعل تلبساً مكيناً؛ لأن شأن المطاوعة أن تكون بعد معالجة الفعل، فتقتضي ارتساخ معنى الفعل في المفعول القابل له؛ حتى يصير ذلك المفعول فاعلاً"[6].

وقد تتفق المطاوعة مع معنى إيهام الفاعل أنه متّصف بصفة ليست له على الحقيقة وهو ما أطلق عليه بعض النحويين "التكلّف"، غير أن التكلّف يقتضي تحصيل المطلوب شيئا فشيئا، فلا يكون دفعة واحدة، وإنما يحتاج إلى مهلة كما في: تَجَرَّع وتَشَجَّع وتَعَلَّم، بالإضافة إلى أن ما جاء منه على (تَفَاعَلَ) فإنه لا يكون إلا في الصفات المذمومة أو المكروهة كالجهل، والغباء ونحوهما، فيقال مثلا: "تَغافَلْت، وتَعامَيْت، وتَعايَيْت، وتَعاشَيْت، وتَعارَجْت، وتَجاهَلْت"[7]؛ لإظهار هذه الصفات والإيهام بها. ويكشف تأمّل دلالات الأفعال التي أدرجها بعض المفسرين في باب المطاوعة صحّة هذا القول، ذلك أن أفعالها لا تأتي من مصادر الصفات المحمودة، بل من مصادر الصفات المذمومة لما فيها من توهيم، كما يظهر من الأمثلة الآتية:

- التخاطأ: مطاوع خاطأ، وهو من خَطِئَ أصاب إثماً عمداً، وليس من الخطأ؛ لأنه لا يكون عمداً[8].
- التظاهر: من الظهار، وكان الظهار طلاقا في الجاهلية؛ وهو أن قول الرجل لامرأته: أنت علي كظهر أمي[9].
- التماري: التشكّك[10].

---

[1]- ورد هذا المصطلح عند كثير من النحويين. للاستزادة راجع: سيبويه، الكتاب، ج239/2. والمبرد، المقتضب، تح عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1995م، ج78/1-79. والزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، دار الهلال، بيروت، 1983م، ط1، ص280. وابن يعيش، شرح المفصل، تح إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 2001م، ط1، ج159/7. والأستراباذي، شرح الشافية، ج102/1-103. وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج264/4.

[2]- ذكره الأستراباذي في شرح الشافية، ج99/1، وابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد الحضرمي الإشبيلي، الممتع في التصريف، تح فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1983م، ط5، الممتع في التصريف، ج258/1. وبيّن الحملاوي المراد بـه، وذلك حين قال أن من معاني (تَفاعَلَ): "التظاهر بالفعل دون حقيقته، كتَنَاوَمَ، وتغافل، وتعامى، أي؛ أظهر النوم الغفلة والعمى، وهى منتفية عنه". الحملاوي أحمد بن محمد، شذا العرف في فن الصرف، دراسة وتحقيق: عادل عبد المنعم أبو العباس، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، 2010م، ط1، ص39.

[3]- اعتبر ابن عصفور "الإيهام" معنى من معاني (تَفاعَلَ)، وفسّره بـ"التظاهر" حين قال: "الإيهام: وهو أن يُرِيَكَ أنه في حال ليس فيها. كقولك: تَغافَلْتُ، وتَعامَيتُ، وتَناعَستُ، وتَجاهَلتُ، أي؛ أظهرتُ ذلك، وإنْ لم أكن في الحقيقة موصوفًا بذلك". ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج125/1-126.

[4]- كما في: تجاهل، أي؛ أظهر الجهل وهو ليس بجاهل. وتمارض، أي؛ أظهر المرض وهو معافى. وتغافل، أي؛ أظهر الغفلة وهو متنبه ويقظ.

[5]- محيي الدين عبد الحميد، دروس في التصريف، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1995م، ص80.

[6]- ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج43/7، ج25/18.

[7]- سيبويه، الكتاب، ج69/4.

[8]- ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج31/17.

[9]- أبو حيان، البحر المحيط، ج452/8.

[10]- نفسه، ج28/10.

- التعاطي بالعقر: "ضرب البعير بالسيف"[1].
- التفاوت: الاختلاف والاضطراب والعيب وعدم التناسب، كأن بعض الشيء يفوت بعضه ولا يلائمه[2].
- التناجي: التسارر بين اثنين دون صاحبهما، وقد نُهي عنه لأن ذلك يسوءه.

بينما تتفق المطاوعة مع المبالغة في تجريد هذه الأفعال من أبرز معانيها وهو المشاركة. فقد تأتي بمعنى أصولها الثلاثية على صورة (فَعَلَ)، فَيُلْمَحُ منها معنى المبالغة، كما ذكر أبو حيان، وابن مالك في خروج الفعل "تَعالى" إلى المبالغة لموافقته معنى مجرّده "عَلَا"[3]، أو قد يُستغنى بها عن هذه الأصول إذا كان معناها مباين لمعنى المجرد منها، كما هو الشأن بالنسبة للفعلين "تَتَمَارَى" و"تَبَارَكَ". وإذا كانت المطاوعة معنى وظيفيا يربط بين فعلين أحدهما جعلي (مطاوَع) والآخر مضاد جعلي (مطاوِع)، فإن المبالغة معنى جهي؛ لأنها تقترن بالحدث من الناحية الكمية.

بهذا التمييز يمكن فرز المطاوعة من بعض المعاني التي تشترك معها في (تَفَاعَلَ) داخل بعض كتب التفسير، وفهم أسباب التباين الحاصل بينها. ويمثل الرسم البياني الموالي توضيحاً لذلك:

(12)

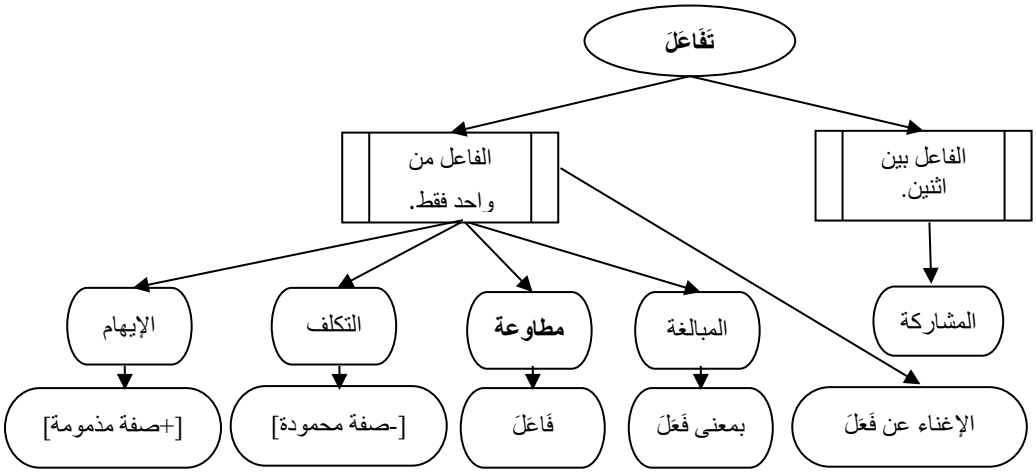

نعتقد أن الفعل "تَتَمارى" الوارد في المثال (7) أعلاه ليس للمطاوعة لتضمنه السابقة التصريفية للمضارع /تـ/ مما يجعل الحدث غير تام، وغير محيل على زمن بعينه، وهذا الامتداد في الزمن يدخل هذا البناء إلى جهة الاعتياد (l'habitude)[4]، لذلك نفترض أنه بناء للوسيط وليس للمطاوعة؛ لأن المطاوعة تقتضي أن يكون الحدث قد تم وانقضى. كما نرى أن التكلف والإيهام يندرجان ضمن الانعكاس الصرفي[5] (morphological reflexivity)؛ لأن التكلف إذا كان يقتضي؛ كما ذكر سيبويه؛ إدخال الرجل نفسه في أمر ما حتى يضاف إليه ويكون من أهله[6]، فهو نوع من الانعكاس الصرفي الموسوم بالسمة الموجهية [+تكلف]، لوجود ارتباط إحالي بين المحور

[1]- ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج202/27.
[2]- الرازي أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين فخر الدين التيمي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420هـ، ط3، ج581/30.
[3]- أبو حيان، البحر المحيط، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج172/1.
[4]- جلولات سمير، البناء للوسيط في اللغة العربية-دراسات لسانية مقارنة، مجلة الدراسات الثقافية والفنية، المركز الديموقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد29، أيلول-سبتمبر 2023م، ص63-64.
[5]- جلولات سمير، الانعكاس في اللغة العربية-دراسة لسانية مقارنة، المجلة العربية لعلم الترجمة، المركز الديموقراطي العربي، برلين، ألمانيا، المجلد3، العدد6، كانون الثاني-يناير 2024م، ص46-48.
[6]- سيبويه، الكتاب، ج71/4.

والمنفذ[1]. وكذلك إذا كان الفاعل يظهر نفسه في حال غير حاله ليوهم غيره باتصافه بصفة مذمومة[2]، فهو نوع من الانعكاس الصرفي، يمكن وسمه بالسمة الموجهية [+إيهام] أو [+إظهار][3].

6. البناء التركيبي لـ(تَفاعَلَ) المطاوعة

نفترض؛ بناء على نظرية الصرف الموزع (Distributed Morphology)، واستنادا إلى أعمال مرانتز وهالي (1993) ومرانتز (1997) والأعمال ذات الصلة؛ أن توليد المطاوعة من هذه الصورة الصرفية مشروط بسياق دمج صرفي يقيد سابقة التاء /ت/ بالسمة الجهية: [+ممتد] التي تسقطها واسطة المد الحركي بالألف /ا/، ويفتح التأويل على وجود تباين بين المنفذ والمعاني، كما في المثال:

(13) ﴿ فَنَادَوْا صَاحِبَهُمْ فَتَعَاطَى فَعَقَرَ﴾[4].

ويؤول سبب تخريج المطاوعة في هذا المثال إلى أن هذه الفعلة تدافعها الناس وعاطاها بعضهم بعضا؛ فتعاطاها قدار بن سالف وتناول العقر بيده، فعقر الناقة[5]. فالحدث ليس عفويا ولا تكراريا؛ لأن المحور باعتباره كيانا عاقلا ذا إرادة: "قَدّارٌ"، تحكم في إيقاعه فاختار التباطؤ في إنجاز حركة التعاطي، فنتج عن ذلك تدرج وامتداد في الزمان اللازم لوقوع الحدث، وهو ما تظهره الواسطة الحركية الطويلة التي تسم الفعل بالسمة الجهية [+ممتد].

ويمكن تفكيك بنية المطاوعة في المثال (13) أعلاه إلى البنية المحولة في (14) والتي تقبل التمثيل الشجري الوارد في (15):

(14) عاطى النّاسُ قَدّارا الْعُقْرَ ⟵ فَتَعاطى قَدّارُ الْعُقْرَ

(15) تَعاطى قَدّار الْعُقْرَ

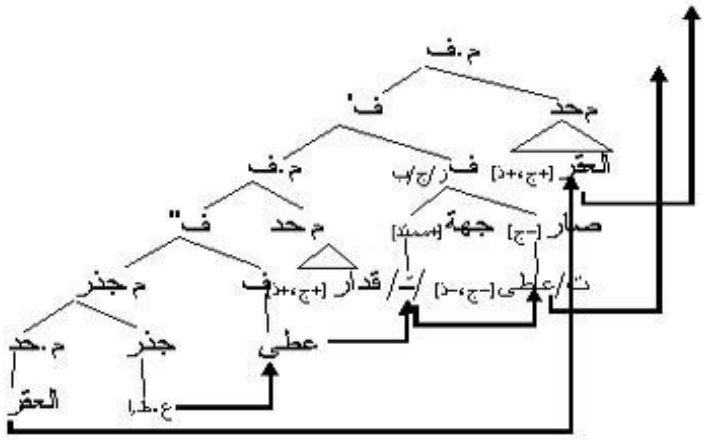

[1]- الفاسي الفهري عبد القادر، المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر، الدا البيضاء، المغرب، ط2، 1999م، ص112.
[2]- ميز سيبويه التكلف الذي يكون في الصفات المحمودة ويصاغ على زنة (تَفَعَّلَ) نحو: "تَشَجَّعَ، وتَبَصَّرَ، وتَحَلَّمَ، وتَجَلَّدَ، وتَمَرَّأَ" من التكلف الذي لا يكون في هذه الصفات، وإنما يأتي من الصفات المذمومة على صورة (تَفاعَلَ) نحو: "تَجاهَلْت، وتَعامَيْت، وتَغابَيْت". ينظر: المرجع السابق.
[3]- وسمها حجاج عبد الإله بالسمة الموجهية [+تظاهر]. للاستزادة راجع: حجاج عبد الإله، الخصائص الصرف-تركيبية لصور الفعل الثلاثي المزيد -دراسة في ضوء نظرية الصرف الموزع، بحث لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: الرحالي محمد، جامعة ابن طفيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، 2018م، ص117-118.
[4]- سورة القمر، الآية: 29.
[5]- أبو حيان، البحر المحيط، ج181/8.

يتبين من خلال هذا التمثيل أن "تعاطى" المطاوعة تبنى تركيبيا من خلال ضم الجذر [ع.ط.ى] إلى الرأس المعجمي الذي يُمقوله فيصير فعلا "عَطى"، يصعد إلى الرأس الوظيفي الجهي الموسوم بالسمة الجهية [+ممتد] الذي تسقطه واسطة المد الحركي، ليدمج بعد ذلك في رأس يضم صرفية التاء /ت/ التي تسقط الفعل الخفيف "صار" الموسوم بالسمة [-ج]، ويتم هذا الدمج من خلال عملية إصهار في المكون الصرفي؛ في مرحلة ما بعد التركيب. ويسمح التوافق بين الفعل "تَعاطى" والفعل الخفيف "صار" في سمة [-ج] (اختصار لغياب سمة الجعل [-جعل])، وبين الفعل وموضوعه "الْعُقْرَ" في سمة [-حالة ذهنية] (اختصار لغياب سمة الحيوية التي وسمناها بالسمة [-ذ]) بتقارب الاشتقاق واستمراره، والاحتفاظ بهاتين السمتين [-ج،-ذ]، مما يمنع ظهور موضوع خارجي في موقع مخصص المركب الفعلي العلوي، فيصعد الموضوع الداخلي ليشغل هذا الموقع الفارغ.

خلاصة

حاولنا في هذه الدراسة رصد أسباب الاختلاف بين بعض المفسرين في تخريج معنى المطاوعة من صيغة (تَفاعَلَ)، وتمييزها من بعض المعاني التي يمكن أن تلتبس بها، مثل المشاركة، والمبالغة، والإغناء عن الثلاثي المجرّد، والتكلف، والإيهام. وخلصنا إلى أنه إذا كانت هذه الصيغة غالبا ما تأتي للدلالة على المشاركة بين طرفين في إجراء حدث ما دون تحديد البادئ به، فإن اختلال هذا الشرط؛ يخرج أفعال هذه الصيغة إلى المطاوعة، كما في: ناوَلْتُهُ الْكِتابَ فَتَناوَلَهُ، إذ يدل الفعل على قبول المفعول لأثر الفاعل لا على مشاركته له. بينما تتطلّب المبالغة موافقة الفعل المزيد لمعنى فعله الثلاثي، وإلا تحوّلت إلى معنى الإغناء عن الثلاثي المجرد. في حين أن التكلف والإيهام لا يكونان في الصفات المحمودة، بل في الصفات المذمومة، وقد أدرجناهما ضمن ما يُعرف في الأدبيات التوليدية بـ"الانعكاس الصرفي". وقد بيّنا؛ استنادا إلى نظرية الصرف الموزع؛ أن بناء المطاوعة تركيبيا من هذه صيغة (تَفاعَلَ)؛ يكون بدمج صرفية التاء /ت/ في سياق مقيد بالسمة الجهية [+ممتد] التي تسقطها الواسطة الحركية للمد بالألف /ا/.

قائمة المصادر والمراجع

- الأستراباذي الرضي محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تح علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية،ج1.
- الألوسي أبو الثناء شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، روح المعاني، تح علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ، ج70/14.
- البيضاني صادق بن محمد صالح، نزهة الطرف شرح بناء الأفعال في علم الصرف، العين، 1421هـ.
- جلولات سمير، البناء للوسيط في اللغة العربية-دراسات لسانية مقارنة، مجلة الدراسات الثقافية والفنية، المركز الديموقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد29، أيلول-سبتمبر 2023م.
- جلولات سمير، الانعكاس في اللغة العربية-دراسة لسانية مقارنة، المجلة العربية لعلم الترجمة، المركز الديموقراطي العربي، برلين، ألمانيا، المجلد3، العدد6، كانون الثاني-يناير 2024م.
- حجاج عبد الإله، الخصائص الصرف-تركيبية لصور الفعل الثلاثي المزيد -دراسة في ضوء نظرية الصرف الموزع، بحث لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: الرحالي محمد، جامعة ابن طفيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، 2018م.
- الحملاوي أحمد بن محمد، شذا العرف في فن الصرف، دراسة وتحقيق: عادل عبد المنعم أبو العباس، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، 2010م، ط1
- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م، ط1، ج1.
- ـــــــــــــ، البحر المحيط، تح صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ، ج5.
- الرازي أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين فخر الدين التيمي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420هـ، ط3، ج30.
- الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو، المفصل في صنعة الإعراب، دار الهلال، بيروت، 1983م، ط1.

- سيبويه عمرو بن عثمان قنبر، الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، 1982م، ج4.
- ابن عاشور محمد الطاهر بن محمد الطاهر، التحرير والتنوير: تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، ط1، ج27.
- ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد الحضرمي الإشبيلي، الممتع في التصريف، تح فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1983م، ط5، ج1.
- ابن عطية أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام الأندلسي المحاربي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1422هـ، ج4.
- ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاؤه، 1980م، ط20، ج4.
- الفاسي الفهري عبد القادر، المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر، الدا البيضاء، المغرب، ط2، 1999م.
- ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الجياني الطائي، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1990م، ط1، ج3.
- المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تح عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1995م، ج1.
- محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين، مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين، ضمن مجلة "مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً من 1-32-1962م"، ج1.
- محيي الدين عبد الحميد، دروس في التصريف، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1995م، ص: 80.
- المسعودي عبد العزيز، المعاني الجهية والمظهرية: بحث لساني في المقولة الدلالية، جامعة سوسة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوسة.
- ابن منظور محمد بن مكرم جمال الدين الأنصاري، لسان العرب، مدار صادر، بيروت، 1414هـ، ط3، مادة: [د.ف.ع٧]، ج8.
- ابن يعيش يعيش بن علي، شرح المفصل، تح إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 2001م، ط1، ج7.